سلسلة كتب

فى الفكر الاقتصادى الإسلامى

المقاطعة الاقتصادية

وذلك أضعف الإيمان

إعـــداد

دكتور / حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

تعريف بالكتاب

اسم الكتاب : المقاطعة الاقتصادية وذلك أضعف الإيمان

اسم المؤلف : الدكتور/ حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر

رقم الطبعة : الأولى

تاريخ الإصدار : رجب ١٤٢٦هـ / أغسطس ٢٠٠٦م .

الناشــر : المكتبات الإسلامية الكبرى .

الإهـــــــــــداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ (الأحزاب٢٣)

❁ ـ إلى : هؤلاء المؤمنين الصادقين المخلصين المجاهدين الذين يضحون بأنفسهم وبأموالهم من أجل جعل كلمة الله هى العليا وكلمة الكافرين السفلى .

❁ ــــ إلى : المجاهدين فى كل مكان فى الأمة الإسلامية الذين يضحون بكل عزيز لديهم من أجل حماية مقدساتنا وتحرير بلادنا الإسلامية من اعتداء الصهاينة والصليبيين المعتدين .

❁ ــــ إلى : أرواح شهداء المسلمين من السلف والخلف الذين باعوا أنفسهم لله عز وجل ندعو الله أن يتقبل منهم شهداءهم .

أهدى

ثواب هذا المجهود العلمى المتواضع داعياً الله أن يتقبله منى، وأن لا يكون فيه أى شئ لهوى النفس ، كما أدعوه أن يتقبل جهاد كل عامل مخلص صادق فى مجال الدعوة الإسلامية.

دكتور/ حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر

تقديم عام

- **فكرة الكتاب**

تعتبر المقاطعة من أهم أسلحة الجهاد الإسلامى ولها صور عديدة ، منها المقاطعة الاقتصادية ويقصد بها إضعاف اقتصاد العدو ومن يدعمه وتقوية اقتصاد الأمة الإسلامية بما يحقق لها القوة والعزة وأستاذية العالم ، وإرسال رسالة عملية إلى المعتدين بالكف عن اعتداءاتهم .

ولقد تناول فقهاء الإسلام قضية التكييف الشرعي للمقاطعة الاقتصادية واستنبطوا الأحكام الفقهية التى تؤيد مشروعيتها وبيان أنها فريضة شرعية وضرورة جهادية ، كما صدر العديد من الفتاوى المعاصرة بهذا الشأن من مجامع الفقه الإسلامى ومن الفقهاء والعلماء.

وبالرغم من وضوح الرؤية حول مشروعية المقاطعة إلا أنه يوجد العديد من المترددين والمتخاذلين يحاولون تثبيط الهمم وإضعاف العزائم نحو فعاليتها ، فمنهم من يقول : نخشى الفقر والعوز ولم تؤمن قلوبهم بقول الله عز وجل : ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾ [التوبة: من الآية٢٨] ، ومنهم من يقول لا طاقة لنا بالصهاينة وبأمريكا وبالدول الأوروبية، ومنهم من يقول: أن المقاطعة الاقتصادية تتعارض مع الحضارة والعولمة والتجارة الحرة ، وهذا كله مردود عليه من قبل فقهاء الإسلام وعلماء المسلمين .

ويجب أن تكون قضية المقاطعة الاقتصادية مستمرة ودائمة وموقدة فى قلوب ومشاعر وسلوكيات المسلمين ما دامت الاعتداءات مستمرة عليهم، ولا ينبغى لمسلم القول بأنها مرتبطة بأحداث فقط ، تبدأ معها وتنتهى بانتهائها ، ولا يجب أن يظن مسلم كذلك أن المقاطعة الاقتصادية ردود أفعال بل يجب أن يكون لها استراتيجيات وأساليب وأدوات، فهى مستمرة حتى يتحقق النصر .

حول قضية المقاطعة الاقتصادية ضد أعداء المسلمين تدور محاور هذه الدراسة: فما هى ؟ وما أهم مقاصدها ، وما هي أدلة مشروعيتها وسبلها ؟ وكيفية تفعيلها لتحقيق أهدافها ؟ ، فمن المقاصد العليا لهذه الدراسة بيان البعد الشرعى والاقتصادى للمقاطعة حتى تقوى البواعث عند المسلمين للالتزام بها.

موضوعات الكتاب

سوف نركز فى هذا الكتاب إن شاء الله على العناصر الآتية:

المقاصد المشروعة للمقاطعة الاقتصادية.

وسائل المقاطعة الاقتصادية المشروعة .

المقاطعة الاقتصادية بين الرأي والرأي الآخر.

الرد الشرعي على المثبطين للمقاطعة الاقتصادية.

الفتاوى الشرعية في المقاطعة الاقتصادية.

آراء فقهاء الأمة في وجوب المقاطعة الاقتصادية.

هل حققت المقاطعة الاقتصادية مقاصدها .

السبل المشروعة لتفعيل المقاطعة الاقتصادية.

ولقد أوردنا في نهاية هذا الكتاب الدراسة خلاصة بأهم المفاهيم والثوابت الشرعية للمقاطعة الاقتصادية.

ندعو الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل صالحا ولوجهه خالصا وأن ينفع به المسلمين، ربنا تقبل منا إنك أنت العليم الحكيم، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

القاهرة في رجب ١٤٢٧ هـ — أغسطس ٢٠٠٦ م

المؤلف
دكتور/ حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر

◆ـ المقاصد المشروعة للمقاطعة الاقتصادية :

معنى المقاطعة الاقتصادية :

يُقصد بها قطع المعاملات الاقتصادية والمالية وما في حكم ذلك مع العدو ومن يعاونه أو يدعمه كنموذج من نماذج العقاب وإرسال رسالة عزيزة وقوية إليهم بهذا المعنى، كما تعتبر من أهم أسلحة الجهاد المشروعة ضد المعتدين ومن في حكمهم.

مقاصد المقاطعة الاقتصادية:

تتمثل الغاية الأساسية من المقاطعة الاقتصادية إضعاف اقتصاد الأعداء ومن يوالونهم وتقوية اقتصاد الأمة حتى تستطيع أن يكون لها قوة وعزه وكرامة ، كما أن من مقاصدها كذلك عقاب العدو ، وهى مشروعة ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾ [التوبة: ٧١] ، وقوله عز وجل : ﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ** ﴾ [الأنفال:٧٣]، كما طبقها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ضد المشركين كما ورد فى قول الله تبارك وتعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ (التوبة : ٢٨).

وتتمثل المقاصد المشروعة الأساسية للمقاطعة الإقتصادية في المعالم الآتية :

- التعبير الصادق عن النصرة لدين الله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين عامه فإن لم يكن النصرة لذلك فهل تكون للكافرين والمشركين أعداء الدين.
- إشعار المسلم بعزته وبكرامته وبشخصيته وبهويته ، وأنه مطالب بالجهاد عندما يُعتدى على دينه وعرضه ونفسه وثقافته وماله ووطنه.
- اختبار قوة إيمان المسلم أمام تحديات التضحية من أجل جعل كلمة الله هي العليا من جانب وبين ضغوط الغرائز والشهوات والأهواء من جانب آخر.

- إرسال رسالة قوة عزيزة إلى العدو بأن الأمة الإسلامية بخير ولن تفرط في دينها أو في أرضها .
- التطبيق الحقيقي لمفهوم الأخوة في الله من خلال نصرة إخواننا المجاهدين والمستضعفين من المسلمين .
- إضعاف اقتصاد الدول المعتدية ولو معنويا وتقوية اقتصاد الأمة الإسلامية من باب: وأعدوا لهم ما استطعتم .
- إحياء فريضة الجهاد بكل الوسائل المشروعة ومنها المال والاقتصاد حتى يتحقق النصر على الأعداء .

◆ـ الوسائل المشروعة للمقاطعة الاقتصادية :

من أهم وسائل المقاطعة الاقتصادية المشروعة ما يلي :ـ

أولاً : عـــدم التعامل مع العدو ومن يُدَعِّمه بأي شكل من أشكال التعامل ويتطلب ذلك من المسلم قبل أن يُقْدم على شراء سلعة معينة أن يبحث عن مصدرها (دولة المنشأ) فإن كانت صنعت بمعرفة شركة صهيونية أو صليبية أو أمريكية فعليه أن يمتنع تماماً عن شـرائها ، ويبحث عن البديل الوطنى فإن لم يجد فيبحث عن البديل من دولـة إسـلاميـة أخرى أو من دولـة أجنبيـة غير معـاد يـة وغير مواليـة لأعـداء الإسـلام،ولقد قال المجاهد العالم الدكتور يوسـف القرضـاوى : ((**قاطع منتجاً تنقذ مسلماً**)) ، وقال أيضـا : ((**كل قرش تدفعه عبارة عن ثمن رصاصة يُقتل بها مسلم**)) ، فهل أنتم مقاطعون للأعداء؟.

ثانياً : عدم اسـتثمار أموال المسـلمين لدى دول تدعم الصـهاينة والصـليبيين من المعتدين ومن يـواليهم لأن هـذه الأموال تـدعـم اقتصــاديـات هـذه الـدول ومنهـا مـا يـعطى إلى الصـهاينة فى صورة منح وإعانات وهبات وقروض ... و نحو ذلك ، فعلى سبيل المثال : المسـلم الـذى يودع مـالـه فى بنوك أوروبـا وأمريكـا فإنه فى الحقيقة يقدم دعماً للصـهاينة ويسـاعدهم لقتل المسـلمين وتدنيس المقدسـات ومنها المسـجد الأقصى، وممـا يُؤسَـف لـه أن يُقتل إخواننا بأموال إخواننا، فمعظم أموال العرب والمسـلمين الأغنياء مسـتثمرة فى أمريكا الحليف الأول للصـهاينة وكذلك مودعة في بنوك دول أوروبا التي تسئ إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

ثالثاً : عدم السـماح للصـهاينة ومن يوالونهم فى اسـتثمار أموالهم المشـبوهة القذرة فى المؤسـسـات والمشـروعات والشـركات فى البلاد العربية والإسـلامية لما لذلك من مخـاطر جسـيـمـة على الاقتصـاد القومى والوطنى وجمع معلومـات تفيد العدو ، كما يعتبر ذلك من أسـاليب التطبيع الاقتصـادى غير الجائز شـرعا، كما يجب مقاطعة الدولار اللص الذى سرق خيرات المسلمين .

رابعًا : عدم السـماح للخبراء من الصـهاينة والجواسـيس عملاء المخابرات الأسرائيلية ومن فى حكمهم ومن فى حكمهم والذين يحملون جوازات سفر أمريكية أو أوروبية بالتنقل داخل البلاد العربية والإسـلامية حيث أنهم يُعْتبرون من أسـاليب التجسس ولا يُؤّمن مكرهم السـئ ، وينطبق عليهم قول الله عز وجل : ﴿ **وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ**

﴿الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران:٧٣] ، فهؤلاء الصهاينة لا عهد لهم ولا ميثاق ، ولا يرقبون فى مؤمن إلاً ولا ذمة مصداقا لقول اللّه تبارك وتعالى :﴿ لا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴾ [التوبة:١٠]

خامساً : منع الصهاينة ومن يدعمهم من المشاركة فى المعارض العربية والإسلامية وكذلك فى الندوات والمؤتمرات و نحو ذلك حتى لا نعطيهم الشرعية ، ولكي يستشعروا العزلة التامة ويكفوا عن اعتداءاتهم البربرية على المسلمين.

سادساً : طرد الخبراء الصهاينة والصليبيين الخونة الذين يعملون جواسيس للصهيونية العالمية سواء كانوا يحملون جوازات دبلوماسية أو أمريكية أو غير ذلك ، فهؤلاء لا يؤمن شرهم ، والحمد للّه لقد أفاء اللّه عز وجل على الأمة الإسلامية بالعلماء العاملين المخلصين الصادقين الذين يستطيعون أن يحلوا محلهم .

سابعا : الإهتمام بإنشاء الصناعات الإستراتيجية فى الدول العربية والإسلامية فى إطار خطة استراتيجية طويلة الأجل حتى تستطيع هذه الدول الإعتماد على الذات ولا تعتمد على الغير اعتماداً كلياً كما هو الواقع الآن حيث تستورد الدول العربية والإسلامية أكثر من ٩٠٪ من احتياجاتها من الدول الأجنبية ، ألم يأن أن تكون خيرات العرب والمسلمين للعرب والمسلمين ، ولقد أثبتت الدراسات الميدانية أن لدى الأمة العربية والإسلامية كافة المقومات للنهضة والتقدم وتحتاج إلى الترشيد والتنسيق والتنظيم .

ثامناً : وجوب تفعيل التعاون والتكامل والتنسيق بين الدول العربية والإسلامية في كافة المجالات ومنها المعاملات الاقتصادية البينية بينهم حتى لا تلجأ إلى الغير إلا عند الضرورة .

تاسعاً : التوعية الدائمة والمستمرة بكافة أساليب الاتصالات والمعلومات عن حيل العدو الخفية للتغلغل إلى وحداتنا الاقتصادية ويجب أن يكون المسلم فطنا حذرا مستيقظاً .

عاشـــراً : التربية الاقتصادية الإسلامية للنشئ على المقاطعة مع بيان البعد الإيماني والأخلاقي والسلوكي لها وتجنب تقليد سلوكيات أعداء الإسلام والمحافظة على الهوية الإسلامية .

ـ المقاطعة الاقتصادية بين الرأى والرأى الآخر :

لقد ثار جدل حاد حول جدوى المقاطعة الاقتصادية للصهاينة والصليبيين المعتدين ومن على شاكلتهم، ولقد تعددت مواقف الناس على النحو التالى :

- **الفريق الأول** : يرى فرضية المقاطعة الاقتصادية ورفض التطبيع والولاء للأعداء مهما كانت التضحيات .
- **الفريق الثانى** : يرى جواز التعامل مع الصهاينة والصليبيين ومن يوالونهم بضوابط شرعية.
- **الفريق الثالث** : يرى وجوب تطبيع المعاملات مع الصهاينة ومن يوالونهم تحت دعوى النظام العالمى الجديد.

وفيما يلى تحليل لآراء كل فئة بإيجاز فى ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

- **الرأى الأول : فرضية مقاطعة الصهاينة ومن يوالونهم واعتبار ذلك ضرورة شرعية**

من الناس من يؤمن إيمانا راسخا عميقا بأنه لا يجوز التعامل مع الصهاينة والصليبيين المعتدين ومن يوالونهم أو يقدمون لهم الدعم بكافة صوره ، لأنهم أشد الناس عداوة للذين يؤمنون بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمدا صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا ، وسندهم فى ذلك قول الله عز وجل فى كتابه الكريم : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** ﴾[المائدة:51] ، وقوله عز وجل فى نفس السورة : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** ﴾ [المائدة:57] ، وأنصار هذا الرأى يؤكدون على حقيقة أساسية هى أن الصراع بين المسلمين وأعدائهم صراع عقدى وهو كل لا يتجزأ ولا يؤمنون بأنصاف الحلول والتسويات السلمية حتى يعود الحق إلى أصحابه وتحرر أرض فلسطين ويطهر المسجد الأقصى و حتى يكف المعتدين عن اعتداءاتهم .

- **الرأى الثانى : جواز التعامل مع الصهاينة والصليبيين ومن يوالونهم بضوابط شرعية :**

يرى أنصار هذا الرأى أنه يجوز التعامل مع الصهاينة ومن يوالونهم بحذر حيث يصعب تطبيق المقاطعة الاقتصادية فى وقت يُعتمد فيه على أمريكا وأوروبا، كما أن اتفاقية الجات تمنع المقاطعة، ويرون أنه ليس هناك بد من التعامل معهم ولكن بضوابط شرعية وبحذر شديد ومن منطلق القوة والعزة والدعوة الإسلامية ، وسندهم فى ذلك أن رسول الله قد تعامل مع اليهود ، فقد ورد فى كتب السيرة أنه صلى الله عليه وسلم قد مات ودرعه مرهونة عند يهودى ، كما أن التجار العرب من الصحابة ومن والاهم قد تعاملوا مع غير المسلمين ، بل ساهموا فى نشر الإسلام فى كثير من دول شرق آسيا وأفريقيا .

ويعتمد أصحاب هذا الرأى على قول الله عز وجل : ﴿ **لا يَنهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾ [الممتحنة:٨]

وهذا الرأى يُعمل به فى حالة عدم وجود حرب قائمة بين المسلمين والصهاينة والصليبيين ، ولكن لا يمكن قبوله فى ظل الحرب القائمة بين إخواننا الفلسطينيين وبين الصهاينة، وفي ظل الاعتداءات المتكررة على الإسلام والمسلمين وليس إيذاء رسول الله عز وجل عنا ببعيد .

- **الرأى الثالث : وجوب تطبيع المعاملات مع الصهاينة والصليبيين ومن يوالونهم :**

يرى أنصار هذا الرأى : أنه فى ظل اتفاقية الجات والعولمة لا تستطيع الحكومات العربية والإسلامية تنفيذ المقاطعة الاقتصادية ، ويقول رجال السياسة أن أمريكا وأوروبا دول صديقة للعرب وأن إسرائيل تحب السلام وأن ما حدث فى صبرا وشاتيلا والمسجد الأقصى واللد والرملة والمسجد الإبراهيمى وقرية قانا فى جنوب لبنان بيروت وفى جنين ورام الله ... هو من فِعل فئة من المتطرفين اليهود ، وأن حكومة الصهاينة تسعى إلى السلام ... ويرى هؤلاء الناس أنه يجب أن يكون هناك معاملات مع الصهاينة حتى تعالج الفجوة النفسية بينهم وبين العرب ، وينادوا هؤلاء بسرعة رفع المقاطعة مع من يتعامل مع اليهود ، ويوصون حكام الدول العربية والإسلامية إلى السعى نحو معاهدة سلام ، وسندهم فى ذلك أنهم جيران لنا ولا يمكن الاستغناء عن الجيران ... و يجب فصل الأمور العقدية الدينية عن الأمور الاقتصادية والسياسية ، ويؤملون خيراً على معاهدات السلام حيث تساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية والإسلامية من خلال التقدم الزراعى والتكنولوجى الموجود عند الصهاينة .. هذا على حد زعمهم .

وهذا كلام مردود عليه وليس له دليل من الكتاب أو السنة ، وينادى به أعداء الإسلام من العلمانيين والملحدين والخائنين لله ولرسوله ويخالف أحكام ومباءئ الشريعة الإسلامية، ولقد رد عليه فقهاء المسلمين على النحو الذى سوف يرد تفصيلاً فيما بعد.

- **تعقيب** :

هكذا اختلفت الآراء والمفاهيم وكثرت الاجتهادات حول المقاطعة الاقتصادية وجدواها ولكل منهم وجهة نظر يدافع عنها متأثرا بعقيدته وأيديولوجيته سواء كانت إسلامية أو إسلامية مستنيرة (على قول البعض) أو علمانية مادية ملحدة ، ونرى أن الرأي الأول هو المطابق لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى مجامع الفقه وآراء الفقهاء الثقات على النحو الذى سوف نبينه بالأدلة فيما بعد.

◆ـ الرد الشرعي والاقتصادي على المثبطين للمقاطعة الاقتصادية

لقد أصاب العديد من العرب والمسلمين أمراض الخوف والجبن والتردد والخور ويثبطون أصحاب العزائم ، ويدافعون عن تخاذلهم بالحجج الواهية، وهذا مردود عليه من الناحية الفقهية الاقتصادية وذلك على النحو التالى:

الرد على أقوال بعض النظم العربية والإسلامية الحاكمة :

يقول بعض الحكام ومن بيدهم القرار: "لا نستطيع المقاطعة الاقتصادية لأن بيننا وبين إسرائيل معاهدات واتفاقيات يجب أن نحترمها"،وهذا مردود عليه: ألم يعلموا أن اليهود هم الذين ينقضون العهد والميثاق ... وهل هذه الاتفاقيات أقدس من كتاب اللّه وسنة رسوله ... وهل هى أغلى من دم الشهداء الذى يسيل كل لحظة بمال العرب والمسلمين، كما يقول معظمهم: "أننا لا نستطيع المقاطعة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى والعولمة والجات" ، إن هذا فهم خاطئ و الأولى أن يكون هناك انفتاح اقتصادى أولاً بين الدول العربية الإسلامية، وأن نفعل المعاملات الاقتصادية البينية بينهم ، ولا يجب أن نطبق نظام الجات وغيره وفيه مساس لعقيدتنا وعزتنا وحريتنا ...

كما يقول بعضهم : "أن المقاطعة الاقتصادية سوف تسبب بطالة" وهذا القول مردود عليه، بل أنها سوف تؤدى إلى زيادة الإنتاج الوطنى فى مجال الضروريات والحاجيات وهذا بدوره يمتص العديد من العاملين، كما أن المقاطعة سوف تقوى العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والإسلامية بعضها البعض والإعتماد على الذات وفى هذا علاج لمشكلة البطالة.

الرد على أقوال بعض رجال الأعمال المتخاذلين:

منهم من يقول: "أن السلع الإسرائيلية والأمريكية والأوربية أعلى جودة وأقل سعراً إذا ما قورنت بنظيراتها الوطنية" وهذا القول مردود عليه، لأن زيادة الطلب على سلع الأعداء ومقاطعة السلع الوطنية سوف يؤدى إلى انهيار الإنتاج الوطنى أما المقاطعة فسوف يترتب عليها زيادة الطلب على الإنتاج الوطنى، وهذا يقود إلى

تحسين الجودة وخفض السعر وزيادة المقدرة على المنافسة، ومن ناحية أخرى لقد تجاهل هؤلاء أن الأعداء فى البداية يخفضون السعر ثم بعد ذلك يحتكرون ويرفعون الأسعار لتعويض ما فاتهم ، وهذا ما يطلق عليه بالإغراق، ومن ناحية أخرى يساهم بعض رجال الأعمال فى قتل إخوانهم المسلمين، فهل نوفر بعض الدراهم والدينارات والجنيهات لقتل الأطفال والنساء والشيوخ ؟ .

الرد على أقوال بعض الأفراد المثبطين للمقاطعة : [1]

منهم من يقول : "أن المقاطعة تسبب أضرارا لنا ولا تسبب أضرارا للأعداء" وهذا غير سليم ومردود عليه، فلقد حققت فعلاً خسارة فادحة بهم، كما أن المقاطعة الاقتصادية والتضحية بالمال والإضرار بالمصالح الاقتصادية لأعداء الأمة موقف مع الله وموقف مع المجاهدين وموقف مع المؤمنين وموقف مع النفس، يثاب المسلم عليها، ويعاقب على تركها...

وخلاصة الرد على المثبطين للمقاطعة الاقتصادية :

تعتبر المقاطعة الاقتصادية وغيرها من أسلحة الجهاد الإسلامى مشروعة ومطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية: وهى عبادة، وطاعة، وعزة، وكرامة، ولا يجوز على الإطلاق قياس نتائجها بمقاييس مادية ونتجاهل المكاسب المعنوية الروحية، فالذي يضحى بالمال وبالمكاسب الاقتصادية من أجل الثواب (العائد) من الله هو الرابح فى ميزان الإسلام.

---

١ – لمزيد من التفصيل يرجع إلى كتابنا بعنوان : "**تفنيد مزاعم المثبطين للمقاطعة الاقتصادية**"، مكتبة التقوى، مدينة نصر ، القاهرة ، تليفون ٢٨٧٢٨١٩

◆ـ الفتاوى الشرعية في فرضية المقاطعة الاقتصادية

لا تعبر المقاطعة الاقتصادية قضية سياسية أو اقتصادية فحسب، بل فى المقام الأول قضية شرعية وصدر بشأنها العديد من الفتاوى ، من أهمها ما يلي :

- **فتوى علماء فلسطين عام ١٩٣٥م فى بيع الأراضى لليهود** :

أفتى علماء فلسطين وعلى رأسهم الحاج أمين الحسينى مفتى القدس ورئيس المجلس الإسلامى الأعلى فى فلسطين تحريم بيع الأرض لليهود وتحريم السمسرة على هذا البيع والتوسط فيه وتسهيل أمره بأى شكل وصورة وأن من يفعل ذلك وهو عالم بضرره ونتيجته وراض عنه فإنه يستلزم الكفر والإرتداد عن دين الإسلام باعتقاد حله ، كل أولئك ينبغى أن لا يصلى عليهم ولا يدفنوا فى مقابر المسلمين ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد إليهم والتقرب منهم .. لأن من يفعل ذلك يكون :

ـ عاملاً ومُظاهرا على إخراج المسلمين من ديارهم .

ـ مانعاً لمساجد الله أن يُذكر فيها اسمه وساع فى خرابها .

ـ متخذ اليهود أولياء من دون المسلمين .

ـ مؤذ لله ولرسوله وللمؤمنين .

ـ خائن لله ولرسوله وللأمانة .

- **فتوى الشيخ محمد رشيد رضا** :

لقد أفتى الشيخ محمد رشيد رضا من فقهاء الأمة الإسلامية ما يلي :

(إن من يبيع شيئا من أرض فلسطين وما حولها لليهود أو الإنجليز فهو كمن يبيعهم المسجد الأقصى وكمن يبيع الوطن كله . إلى أن قال : يجب مقاطعة هؤلاء الخونة الذين يصرون على خيانتهم فى كل شئ : المعاشرة والمعاملة والزواج والكلام حتى رد السلام)

- **فتوى علماء الأزهر فى الصلح مع اليهود ١٩٥٦م :**

لقد أصدر فقهاء الأزهر في مصر ما يلي :

((إن الصلح مع إسرائيل لا يجوز شرعاً لما فيه من إقرار للغاصب على الاستمرار فى غصب ما اغتصبه وتمكينه والاعتراف بأحقية يده على المعتدى من البقاء على عدوانه فلا يجوز للمسلمين أن يصالحوا هؤلاء اليهود الذين اغتصبوا أرض فلسطين واعتدوا فيها على أهلها وعلى أموالهم ، بل يجب على المسلمين أن يتعاونوا جميعاً على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأجناسهم لرد هذه البلاد إلى أهلها ، ومن قصَّر فى ذلك أو فرط فيه أو خذَل المسلمين عن الجهاد أو دعا إلى ما من شأنه تفريق الكلمة وتشتيت الشمل لدول الاستعمار من تنفيذ مخططهم ... ضد العرب والإسلام ... وضد فلسطين ... فهو فى حكم الإسلام مفارق للجماعة ومقترف أعظم الآثام .

- **فتوى علماء المسلمين عام ١٩٨٩م :**

لقد اجتمع أكثر من ٦١ عالماً من علماء الأمة الإسلامية في مصر عام ١٩٨٩م ووقعوا على وثيقة ورد بها الفتوى التالية :

((نحن الموقعين على هذه الوثيقة نعلن للمسلمين فى هذه الظروف الصعبة أن اليهود أشد الناس عداوة للذين آمنوا ، اغتصبوا أرض فلسطين ، واعتدوا على حرمات المسلمين ، وشردوا أهلها ودنسوا مقدساتها ولن يقر لهم قرار حتى يقضوا على دين المسلمين وينهوا وجودهم ويتسلطوا عليهم فى كل مكان ، و نحن نعلن بما أخذ اللّه علينا من عهد وميثاق فى بيان الحق أن الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين ، وأنه لا يجوز بحال من الأحوال الاعتراف لليهود بشبر من أرض فلسطين وليس لشخص أو جهة أن تقر لليهود على أرض فلسطين أو تتنازل لهم عن أى جزء منها أو تعترف لهم بأى حق فيها ، إن هذا الاعتراف خيانة للّه والرسول وللأمانة التى وُكلَ إلى المسلمين المحافظة عليها واللّه يقول : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ [الأنفال:٢٧] ، وأى خيانة أكبر من بيع مقدسات المسلمين والتنازل عن بلاد المسلمين إلى أعداء اللّه ورسوله (صلى اللّه عليه وسلم) والمؤمنين ؟؟؟

إننا نوقن بأن فلسطين أرض إسلامية وستبقى إسلامية وسيحررها أبطال الإسلام من دنس اليهود كما حررها الفاتح صلاح الدين من دنس الصليبيين : ﴿ **وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ** ﴾ [ص:٨٨] ، وصلى اللّه على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم))

- **بيان فضيلة الإمام الأكبر جاد الحق على جاد الحق شيخ الجامع الأزهر / مارس ١٩٩٤**

لقد أصدر شيخ الأزهر جاد الحق على جاد الحق بيانا بمناسبة حادث الاعتداء على المسجد الإبراهيمي ورد فيه ما يلي :

((إن الذين اعتدوا على هؤلاء المصلين قد ارتكبوا عملاً إجراميا لا تقره شريعة من الشرائع السماوية ولا القوانين الوضعية ولا الأعراف البشرية السوية ، وأن هذا الحادث الأليم ـ حادث الاعتداء على المسلمين وهم يصلون ـ يؤكد بلا شك أن اليهود لا عهد لهم ولا ميثاق ولا احترام لكلمة الشرف ... إن الجريمة البشعة تؤكد طبيعة السياسة الإسرائيلية كما تؤكد استخفافها واستهانتها بكل القوانين والهيئات الدولية وقراراتها))

ودعا فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر كافة الدول العربية والإسلامية إلى إحكام المقاطعة العربية لها وللشركات الدولية المتعاملة معها ، كما دعا دولة الفاتيكان إلى إعادة النظر فى بروتوكول تطبيع العلاقات معها على ضوء ما أكده الحادث من سياسة عدوانية توسعية ، ودعا أيضا الدول والمنظمات العالمية لإعلان رفض السياسة العنصرية الإسرائيلية وإدانة العدوان على كافة المقدسات .

وأهاب بالمسلمين ـ عربا وغير عرب ـ أن يتناسوا خلافاتهم وأن يضعوا أمامهم الهدف الواحد للحياة الكريمة وأرض فلسطين وأهلها جزء من هذا الأمل الكبير .

- **بيان فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى ـ ٢٩ أبريل ١٩٩٦م**

بمناسبة الاعتداء على لبنان أصدر الأمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور طنطاوي البيان التالي:ـ

((إن الأديان والشرائع السماوية تقف إلى جانب المظلوم وتأمره بأن يستميت فى الدفاع عن حقه وأن من مات فى سبيل ذلك فهو شهيد ... وقال : إن تاريخ اليهود ملطخ بالدماء والغدر والخيانة وأنهم لا يرقبون فى مؤمن إلاً ولا ذمة وأن عدوانها الأخير على جنوب لبنان يؤكد ذلك ، وقال : إن على العرب أن يفيقوا من رقادهم وأن العالم يجب عليه أن يقف إلى جانب المظلوم لأن ما قامت به إسرائيل هو الظلم والعدوان والغدر بعينه))

وأشار فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر إلى أن الحق يحتاج دائما إلى قوة تحميه وترد أى عدوان عنه ، وقال إن إخواننا فى جنوب لبنان سيصدون هؤلاء المعتدين ولن يسكتوا عن ضياع حقوقهم وعلينا أن نؤيدهم ونمدهم بكل ألوان المساعدة ... وقال أن شباب المقاومة الإسلامية الذين يفجرون أنفسهم ليكبدوا العدو الخسائر يعتبرون من أفضل الشهداء وأن أعدائهم إلى جهنم وبئس المصير .

◆ـ أراء فقهاء الأمة في مشروعية المقاطعة الاقتصادية

لقد تناول فقهاء الأمة الإسلامية قضية مشروعية المقاطعة الاقتصادية ، ومن أهم آرائهم ما يلي:

- **يرى الأمام الأكبر الدكتور / محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر :**

" أخي المسلم إذا كنت لا تملك أن تقاتل هؤلاء الكفار المعتدين فليس أقل من مقاطعة منتجاتهم – إعذارا إلى الله عز وجل – فبشرائك لهذ المنتجات تضع هذه الأموال فى يد المعتدين لسفكوا بها دماء المسلمين والله سائلك عن مالك من أين اكتسبته وفيما أنفقته ولقد حذرنا الله منهم فقال تبارك وتعالى : **" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ" "**

- **يري الشيخ الدكتور / يوسف القرضاوى العالم والمفكر الإسلامي العالمى :**

" المقاطعة سلاح فعال من أسلحة الحرب قديما وحديثا ، وقد استخدمه المشركون فى محاربة النبى (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه فأذاهم إيذاء بليغا ، وهو سلاح فى أيدى الشعوب والجماهير وحدها، لا تستطيع الحكومات أن تفرض على الناس أن يشتروا بضاعة من مصدر معين ، فلنستخدم هذا السلاح لمقاومة أعداء ديننا وامتنا حتى نشعر أننا أحياء وأن هذه الأمة لم تمت ولن تموت بإذن الله ، والبضائع الأمريكية مثل البضائع الإسرائيلية فى حرمة شرائها والترويج لها فأمريكا اليوم هى إسرائيل الثانية ، وقد أن الأوان لأمتنا الإسلامية أن تقول لا لأمريكا ولبضائعها التى غزت أسواقنا حتى أصبحنا نأكل ونشرب ونلبس مما تصنع أمريكا ، فكل ما اشترى البضائع الأمريكية والإسرائيلية من المسلمين فقد ارتكب حراما واقترف إثما مدينا وباء بالوزر عند الله والخزي عند الناس .

- **يرى الدكتور/ نصر فريد واصل مفتى جمهورية مصر السابق :**

سلاح المقاطعة سيؤثر على الكيان الصهيونى تأثيرا كبيرا، لأن المسلمين يمثلون أكثر من خمس سكان العالم وستحقق مقاطعتهم شللا للمؤسسات الاقتصادية التى يملكها اليهود وأعوانهم، وعلى كل مسلم أن ينظر إلى السلعة

التى يستهلكها ومصدر إنتاجها ويرفضها إذا كانت من إنتاج هذه الدول حتى لا تتحول الأموال التى يدفعها إلى خناجر يتم قتل أولادنا بها فى حين أننا نستطيع الاستغناء عن هذه السلع.

- **يرى الدكتور/ عبد الستار فتح الله الأستاذ بجامعة الأزهر :**

الإسلام يوجب المقاطعة لكل من يعادينا ويتسبب فى سفك دمائنا مثل أمريكا واليهود ، فهؤلاء تجب مقاطعتهم فى كل شئون الحياة ماليا واقتصاديا وزراعيا بحيث نوقع بهم ما نستطيع من أذى .

وليس المهم فى المقاطعة حجم الكمية التى نقاطعها ولكن المهم أن يأخذ الشعب زمام المبادرة ويتدرب على كراهية أعدائه ومحاربتهم وأن يرد العدوان بما يستطيع فالحرب عملية واسعة النطاق وعلى كل إنسان أن يبذل غاية جهده فيها

فإذا كان شعار اليهود " إدفع دولار تقتل عربيا" فليكن شعارنا "قاطع منتجات اليهود والأمريكان تمنع القتل عن عربى أو مسلم" خاصة إذا كانت معظم المقاطعة لبضائع استهلاكية تافهة ، ونحن يجب أن نستغنى عن الضروريات فضلاً عن الكماليات .

أما عن الأصوات التى ترفض المقاطعة للمصانع والشركات التى يعمل بها عمال مصريون ، فنحن نقول لهم : إنه شرعاً إذا كان رأس المال يهوديا فعلى هؤلاء أن يبحثوا عن عمل أخر أيا كان وكل حرب لها ضحاياها.

- **يرى الدكتور/ عبد الصبور شاهين المفكر الإسلامي العالمى .**

المقاطعة سلاح ذو حدين ، حد فى مواجهة العدو، وأخر فى أيدينا ، فالعلاقات الاقتصادية بيننا وبين عدونا (أمريكا) علاقات معقدة ذات وجهين ، الوجهة الأول تمثله بضائع يمكن الاستغناء عنها أو على الأقل الاستعاضة عنها ببضائع من جهات أخرى فى العالم ، ومن أمثلتها: أنواع المياة الغازية والأكلات الغذائية وأنواع البسكويت ، بينما هناك علاقات اقتصادية أخرى ذات بعد سياسي كبير كالعلاقات الخاصة بالبترول وامداده لأمريكا بوجه خاص فى مقابل ما تمدنا به أمريكا من قمح هو قوت الجماهير، ولو أننا قطعنا البترول عن أمريكا لقطعت

هى إمدادات القمح عنا ، ولحدثت كارثة على مستوى الشعب لذلك لا يمكن أن نملك إرادتنا فى هذ المقاطعة إلا إذا كنا مستعدين لها بمخزون ضخم من القمح يكفي لسنوات المقاطعة .. لذا أشجع المقاطعة الشعبية للمنتجات الأمريكية والصهيونية دون أن يصاحبها قرار رسمى ، لأنها تساهم فى رفع الوعى والمعرفة بالقضية الفلسطينية ومعرفة الأبعاد بيننا وبين العدو.

- **يرى المستشار/ طارق البشرى – نائب رئيس مجلس الدولة المصري السابق :**

المقاطعة واجب وسلاح فى يد الشعوب العربية قد يكون بديلاً عن الحرب والمواجهة العسكرية المحفوفة بالمخاطر ، وأرفض تبريرات من يستبعد استخدام هذا السلاح تحت مسمى أنها مجرد بضائع تُصَّنعْ برؤوس أموال مصرية ، ويعمل بها ألاف العاملين المصريين ولكن تحت اسم أو ماركة أمريكية لإضفاء صفة الجودة والعالمية عليها فوضع الأسماء الأمريكية على البضائع إنما يعتبره الأمريكيون أمراً يتعلق بسيادة حضارتهم على العالم، لذلك فإن مقاطعة هذه المنتجات سوف تجبر المنتجين على تغيير هذه اللافتات إلى أخرى عربية ومصرية ، وهو الأمر الذى حدث قديماً عام ١٩٥١م م إلغاء معاهده ١٩٣٦م ، عندما ظهرت الحركة الشعبية المطالبة بخروج المحتل الإنجليزية من مصر ومواكبة ذلك بإزالة جميع الأسماء الإنجليزية من على المحال والبضائع والسلع واستبدال أسماء عربية بها ، مما أدى على صدور قانون يمنع استخدام اللغة الأجنبية فى لافتات المحلات التجارية أو على البضائع والسلع المصرية .

- **يرى الدكتور عبد الحميد الغزالى – الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – بجامعة القاهرة**

المقاطعة سلاح مهم يشكل أحد أسلحة الحرب الاقتصادية تجاه العدو الصهيونى والأمريكي.

ولكى تؤتى ثمارها لا بد من ترتيب بيتنا من الداخل ويأتي ذلك باستغلال أكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة وزيادة الإنتاجية بشكل جاد ومستمر

والاستغناء عن المعونة الأمريكية لكونها أحد أهم أسباب تدهور الأداء الاقتصادي فى مصر.

ومن أهم الوسائل لترتيب البيت من الداخل الاعتماد على الذات خاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية ولا سيما القمح فلا يعقل أن تكون مصر هى سلة الحبوب فى العالم فى العصر القديم وظلت تصدر القمح حتى عام ١٩٤٧م ، ثم نستورده الأن.

ولتحقيق المقاطعة وتفعيلها لا بد أن نبدأ بمقاطعة كافة المنتجات الأمريكية والصهيونية سلعا وخدمات استهلاكية وغير استهلاكية واستخدام البدائل المحلية والعربية والإسلامية أو حتى البدائل الأوروبية لدول ذات مواقف معقولة وهناك إحصائيات مبدئية تؤكد أنه فى الفترة الماضية انخفض استهلاك السجائر الأمريكية بنسبة ٥٠٪ وانخفض الطلب العام على البضائع الأمريكية من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ وهى كلها مؤشرات تنبئ بالخير فى شعوبنا .

- **يرى الدكتور محمد عمارة – المفكر الإسلامى العالمي** :

يؤكد أن سلاح المقاطعة نوع من الجهاد الذي يمتلكه رجل الشارع العادي ، حيث يجعله يشعر بأن له دوراً إيجابياً فى خضم ما يحدث فى فلسطين ويضيف أننا إذا نظرنا فى إطار الأمة الإسلامية فهنا مليار ونصف المليار مسلم ، يمثلون سوقاً استهلاكياً ،ولها تأثير فى الاقتصاد الأمريكي والصهيونى ، لذلك فإن مقاطعة أية سلعة أمريكية أو صهيونية سيكون لها تأثير سلبى صارخ فى اقتصاديات هذه الدول والشعوب هى التى تتحل القسم الأكبر فى تفعيل سلاح المقاطعة ،ويجب على النقابات والاتحادات أن ترتب لهذه المقاطعة بإعداد قوائم بالسلع ونشرها على أوسع نطاق ثم يأتى بعد ذلك دور الحكومة التى قد تكون مضطرة للتعامل مع الأعداء ، وبالتالى فهى لا تستطيع إعلان المقاطعة بشكل رسمى ، لذلك فإن امتناع الشعوب عن شراء هذه السلع سوف يجبر المستوردين والحكومات على إيقاف استيرادها.

- **تعقيب** :

هناك إجماع من فقهاء وعلماء الأمة الإسلامية ومن مجامع الفقه الإسلامي على أن المقاطعة الاقتصادية ضد أعداء الأمة العربية و الإسلامية ضرورة شرعية وحاجة اقتصادية و أنها فرض عين على كل مسلم وعلى المؤسسات والهيئات

الشـــعبيـة ، وكــذلــك على الحـكـومات الـعـربيـة والإســلاميـة ، ويـعـتبر آثمـا من لا يستجيب لأوامر اللّه ولرسوله .

◆ـ وهل حققت المقاطعة الاقتصادية مقاصدها ؟

تؤكد الإحصائيات أن المقاطعة الاقتصادية قد ألحقت أضرارا كبيرة باقتصاد العدو الصهيوني وبالدول التى تعتدي على الإسلام والمسلمين، وهناك إحصائيات منشورة من قبل المكتب الرئيسى للمقاطعة العربية ورد فيها أن حجم الخسائر التى مُنى بها الاقتصاد الصهيوني قد وصلت حتى سنة ٢٠٠٥م حوالى مبلغ ٢٠٠ مليار دولار، ولقد خسرت شركة كوكا كولا فى مصر وحدها حوالى٤٠٪ من رأسمالها، كما بلغت خسائر شركة ماكدونالد حوالى ٢٦٠ مليون جنيه مصرى، كما صفيت شركة سنسبرى .... وهذا خلال فترة انتفاضة الاقصى ، كما خسر الاقتصاد الدينماركى العديد من المليارات وانهارت معظم شركاته التى كانت تتعامل مع المسلمين وعندما استشعرت أمريكا أن المقاطعة الاقتصادية تهدد مصالحها الاقتصادية بدأت تعيد النظر فى حساباتها، بل بدأت كثير من الشركات الأمريكية والأوروبية تنفى علاقاتها بإسرائيل .

ولقد نشر فى موقع (إسلام أون لاين) تقرير عن خسائر العدو الصهيوني من جراء المقاطعة الاقتصادية أعده أحد الباحثين ورد به ما يلى :

[لا يمكن الجزم بأن المقاطعة العربية للكيان الصهيونى قد حققت كل أهدافها ، وذلك لأنها لم تطبق بدرجة ١٠٠٪ ، ولكن فى الوقت نفسه لا يمكن إنكار الآثار والخسائر الاقتصادية التى تكبدتها إسرائيل بسبب المقاطعة العربية لها سواء كانت مقاطعة مباشرة أو غير مباشرة ، وتشير بيانات المكتب الرئيسى للمقاطعة العربية فى دمشق إلى أن الخسائر التى تكبدتها دولة العدو الصهيونى بسبب هذه المقاطعة أخذت فى التراكم بمرور الوقت ، حتى بلغت حوالي الخسائر ٩٠ مليار دولار منذ بداية المقاطعة وحتى عام ١٩٩٩م] كما تشير إحصائيات أخرى أنها وصلت ٢٠٠ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٥ م ، وذلك رغم اتساع الثقوب فى جدار هذه المقاطعة .

والجدول التالى يوضح تراكم خسائر دولة العدو الصهيونى المباشرة بسبب المقاطعة العربية لها منذ بداية المقاطعة العربية الرسمية فى عام ١٩٤٥م وحتى سنة ٢٠٠٥م .

◆ **تعقيب .**

الفترة	١٩٤٥ـ١٩٥٦	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٥
الخسائر بالمليار دولار	,٥	٣	٤٥	٨٧	٩٠	١٠٠	٢٠٠

تؤكد تطورات الأرقام فى الجدول السابق على ضرورة عدم التقليل من فعالية المقاطعة العربية للكيان الصهيونى ، لأنها بلا شك ضيعت على الاقتصاد الصهيوني فرص التقدم والازدهار بما يعادل هذه المبالغ .

سلطان

◆ـ السبل المشروعة لتفعيل استمرارية المقاطعة الاقتصادية حتى النصر

يعتمد تفعيل المقاطعة الاقتصادية على الأفعال وليس على الأقوال فقط، و يجب على كل من يؤمن بأن الجهاد الاقتصادى فريضة شرعية وضرورة إيمانية وواجب وطنى عليه القيام بالمقاطعة ومن أهم سبل تفعيل المقاطعة ما يلي:

أولاً : التوعية والدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية ، ويبدأ ذلك من البيت ثم المجتمع ثم المؤسسات والهيئات ثم الحكومة ... وهذا أضعف الإيمان و يجب على الحكومات أن تسخر كل أجهزة ووسائل الإعلام في التوعية لذلك وبيان أن المقاطعة فريضة شرعية، وضرورة إيمانية وواجب وطني، وتسمح لعلماء الدين بالقيام بمسئولياتهم الشرعية والدعوة فى هذا المجال ولا تضيق عليهم كما هو الحال في معظم الدول العربية والإسلامية.

ثانياً : اليقظة الدائمة والحذر من حيل أعداء الإسلام حيث أنهم يرسلون بضائعهم بدون أن يكتب عليها صنعت فى .... فلابد من التأكد من بلد المنشأ؛ وهذا من مسئولية أجهزة الحكومة والمستوردين والمستهلكين فهم سواء فى المساءلة أمام الله عز وجل.

ثالثاً : الأولوية للتعامل مع السلع والبضائع الوطنية أو المنتجة من قبل الدول العربية والإسلامية أو من دول أجنبية غير معادية للإسلام والمسلمين ولا تدعم اقتصاديات الدول المقاطعة المعتدية مهما كانت التضحيات وذلك وفق فقه الأولويات في المعاملات .

رابعاً : الاعتماد على الذات وتنمية الصناعات الوطنية ولا سيما فى المجالات التى يتم استيراد نظيراتها من الخارج وتفعيل التكامل والتنسيق بين الدول العربية والإسلامية،وأن تسعي نحو السوق العربية والإسلامية المشتركة والتي تعتبر التكتل الاقتصادي الإسلامي المنشود .

خامساً : رفض المعونات الأمريكية والأوربية المشروطة بالتطبيع مع الصهاينة والمعتدين، فمن لا يملك قوته لا يملك قراره ، والالتزام بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم : التى حث فيها على العمل والإنتاج فقال: ((**طلب الحلال فريضة بعد الفريضة**))، وذم فيها

التسـول، فعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: (**لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله تعالى وليس فى وجهه مُزعة لحم**)

سادساً : ترشيد التعامل بالعملات الوطنية أو السائدة فى الدول الإسلامية ومقاطعة الدولار اللص، ففى ذلك إضعاف لاقتصاد العدو ... ويجب على الأفراد والشركات ورجال الأعمال والأجهزة الحكومية أن تحول المدخرات والاستثمارات والمعاملات من عملات الدول المعتدية إلى غيره من العملات الوطنية والعربية والإسلامية سعياً نحو نظام مصرفي عربي إسلامي.

سابعـا: عدم التعامل مع البنوك الأمريكية والصهيونية والأوربية وتكون أولوية التعامل مع المصارف الإسلامية والعربية، حتى تقوى الأخيرة وتحقق التنمية الصادقة للاقتصاديات الوطنية،سعياً نحو نظام مصرفي عربي إسلامي .

ثامنـا: إلغاء أو تعليق أو إيقاف (حسب الأحوال) كافة العقود الاقتصادية القائمة بيننا وبين الأعداء بالتدرج فى إطار خطة شاملة وطبقا لسياسات استراتيجية و يحل محلها عقود مع جهات غير معادية للإسلام والمسلمين وغير داعمة للأعداء.

تاسعـا: الاستغناء عن بيوت الخبرة التابعة للدول المعتدية المشبوهة والتي يبدو أمامنا أن فيها خير ولكنها كلها شر والاعتماد على خبرائنا فهم أولى بالعناية والاهتمام.... فقد تبين من الدراسات الميدانية أن معظم بيوت الخبرة الأجنبية هى أجهزة تجسس وتجميع معلومات لأعدائنا.

عاشـرا : أن توفر النظم الحاكمة فى الدول العربية والإسلامية لشعوبها الحرية والديموقراطية لتؤدى دورها في تنفيذ مقررات لجان وهيئات ومنظمات المقاطعة الاقتصادية وتجنب عمليات القمع والاعتقال والقتل للشباب الذي يتأجج حماسا وحمية من أجل نصرة إخوانه المجاهدين في كل مكان ، كما يجب الإفراج عن المعتقلين السياسيين ليكون الجميع صفا ضد العدو مصداقا لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ** ﴾[الأنفال : ٤٥-٤٦]، وقوله تعالى فى سورة آل عمران: ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا** ﴾[آل عمران : ١٠٣]

حادى عشر: وجوب تفعيل التكامل والتعاون والتضامن الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية والسعي نحو السوق العربية والإسلامية المشتركة باعتبارها القوة التى تردع العدو،وذلك من خلال الإستراتيجيات الآتية :

- المصالحة السياسية بين الدول العربية والإسلامية لأنها من مقومات المصالحة الاقتصادية .
- تطبيق فقه الأولويات في المعاملات بين الدول العربية والإسلامية .
- تطبيق مبدأ الدولة الشقيقة الأولي بالرعاية .
- إزالة المعوقات التي تحد بين انتقال العنصر البشري ورأس المال والبضاعة والخدمات والتكنولوجيا .
- تطهير أسواق الدول العربية والإسلامية من الفساد الاقتصادي والمالي .
- إنشاء الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبيرة المشتركة بين الدول العربية والإسلامية .
- السعي بين سوق نقدي ومالي ومصرفي عربي إسلامي .

.**ثانى عشر :** تجديد النية الخالصة أن أعمال المقاطعة الاقتصادية ضد أعداء الدين والوطن هي للّه وليس للنفس فيه أي شيء، وأن غاية الغايات هي أن يكون العمل صالحاً ولوجه اللّه خالصا مصداقا لقوله تبارك وتعالى: ﴿ **فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا** ﴾ (الكهف : ١١٠)

ـ استراتيجيات تفعيل استمرارية المقاطعة الاقتصادية:

وحتى تحقق المقاطعة الاقتصادية مقاصدها وتستمر حتى النصر يجب أن يكون لها استراتيجيات على النحو التالى :

- وجوب وضوح الرؤية للمقاطعة الاقتصادية .
- تحديد واضح المعالم للأهداف الاستراتيجية للمقاطعة الاقتصادية .
- وضع السياسات الاقتصادية الاستراتيجية للمقاطعة لتكون الثوابت والضوابط لها .
- تحويل الرؤية والأهداف والسياسات الاستراتيجية إلى خطة استراتيجية للمقاطعة الاقتصادية تتسم بالموضوعية والقابلية للتطبيق .
- وضع برامج أداء تنفيذية للمقاطعة الاقتصادية يحدد فيها دور الأفراد والأسر والوحدات الاقتصادية والمؤسسات والهيئات والدولة فى تفعيل المقاطعة .
- التنسيق والتكامل بين الأفراد والأجهزة الشعبية والحكومة فى تنفيذ برامج المقاطعة.
- حسن اختيار السبل والأساليب المعاصرة لتنفيذ المقاطعة .
- المتابعة المستمرة للأداء والتطوير إلى الأفضل.
- إيمان القائمون بأمر المقاطعة بأنها ضرورة شرعية وحاجة إيمانية وواجب وطنى وقومي.

◆ـ خلاصة الثوابت الشرعية للمقاطعة الاقتصادية

هناك بعض الثوابت الشرعية فى المقاطعة الاقتصادية يجب الالتزام بها ، من أهمها ما يلي :

- تعتبر المقاطعة الاقتصادية فرض عين على كل مسلم و يجب على الشعوب والحكومات تفعيلها بكافة الوسائل والسبل المشروعة .
- تعتبر المقاطعة الاقتصادية من موجبات النصر على الأعداء ، وما لا يتم لواجب إلا به فهو واجب ، وهي من أهم أسلحة الجهاد ضد الأعداء استخدمته الشعوب على مر الأزمنة .
- تقوم المقاطعة الاقتصادية على دوافع وحوافز إيمانية حيث تمثل وقفة مع الله ، ووقفة مع الأخوة المسلمين ووقفة مع المجتمع الإسلامي ،كما أنها وقفة مع النفس ولا يجب أن تقاس فقط بالنواحى الاقتصادية .
- يجب تربية النشئ المسلم على سلوكيات المقاطعة الاقتصادية ،ومن أساسيات هذه التربية : النصرة للمجاهدين ، والنصرة للمسلمين المضطهدين ، والنصرة لدين الله، والنصرة لرسول الله ، والنصرة على هوى النفس وغرائزها .
- يجب أن يكون هناك تكاملا في المقاطعة الاقتصادية بين الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة حتى تحقق مقاصدها المشروعة ولا يكون العمل عشوائيا أو انفراديا أو طائفيا أو حزبيا .
- يجب أن تترجم مفاهيم ومبادئ وفتاوى المقاطعة الاقتصادية إلى إستراتيجيات وخطط وبرامج عملية فعالة ، "وهذا ما نسميه باستراتيجية المقاطعة الاقتصادية " .
- يعتبر حكام العرب والمسلمون مسئولون أمام الله سبحانه وتعالى عن التخاذل في نصرة دين الله ونصرة كتابه ونصرة رسوله ، وأن لا يتنازعوا حتى لا يفشلوا ، ولا يجب أن يتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، فمن يتولهم منكم فإنه منهم .

التعريف بالمؤلف

دكتور حسين حسين شحاتة

*دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة الإدارية من جامعة براد فورد إنجلترا .

* أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الأزهر، ورئيس قسم المحاسبة الأسبق.

* يُدَرِّسُ علوم الفكر الاقتصادي والإداري والمحاسبي الإسلامى بالجامعات العربية والإسلامية.

* محاسب قانونى، وخبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية.

* مستشار مالى وشرعى لبعض المؤسسات المالية الإسلامية .

* مستشار لمؤسسات وصناديق الزكاة فى العالم الإسلامى.

* مستشار لهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية بالبحرين.

* عضو الهيئة الشرعية العالمية للزكاة - الكويت.

* عضو جمعية الاقتصاد الإسلامى - مصر.

* عضو المجلس الأعلى لنقابة التجاريين.

* شارك فى العديد من المؤتمرات والندوات العالمية فى مجال الفكر الاقتصادي والمالى الإسلامي.

* له العديد من المؤلفات فى مجال الفكر المحاسبى الإسلامى، والفكر الاقتصادى الإسلامى، والفكر الإسلامى وموسوعة فقه ومحاسبة الزكاة ، وموسوعة فقه رجال الأعمال، وموسوعة المصارف الإسلامية.

* ترجمت مجموعة من كتبه إلى اللغة الإنجليزية والفرنسية والإندونيسية والماليزية.

* للاتصال بالمؤلف ت: ١٥٠٤٢٥٥ /٠١٠ ت : ٢٨٧٢٨١٩ - ٢٦٠٩٠٢٨ - ف ٢٦٣٢٦٣٣ - ٢٨٧٩٦٥٧

بريد إلكترونى- DRHUHUSH@HOTMAIL.COM

الموقع الألكترونى- WWW.DARELMASHORA.COM

من مؤلفات الدكتور / حسين حسين شحاتة

أولاً : كتب فى الفكر المحاسبى الإسلامى	
- محاسبة الزكاة : مفهوما ونظاما وتطبيقا - أصول الفكر المحاسبى الإسلامى - أصول محاسبة التكاليف في الفكر الإسلامى - محاسبة المصارف الإسلامية - أصول محاسبة الشركات في الفكر الإسلامى - محاسبة التأمين التعاونى الإسلامى - دليل المحاسبين للزكاة - الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف - فقه وحساب زكاة الفطر	- التطبيق المعاصر للزكاة - الطبيعة المميزة لمعايير المراجعة الإسلامية - أصول المحاسبة المالية مع إطلالة إسلامية - المحاسبة على الضريبة الموحدة مع إطلالة إسلامية - أصول المراجعة والرقابة فى الفكر الإسلامى - المحاسبة الإدارية لرجال الأعمال - الميثاق الإسلامى لقيم وأخلاق المحاسب - أزمة السيولة والعلاج الإسلامى - الميزانيات التقديرية فى المصارف الإسلامية
ثانياً : كتب فى الاقتصاد الإسلامى	**ثالثاً : كتب فى الفكر الإسلامى**
- المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق . - مشكلتا الجوع والخوف وكيف عالجهما الإسلام - حرمة المال العام فى ضوء الشريعة الإسلامية - اقتصاد البيت المسلم فى ضوء الشريعة الإسلامية - المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى - الالتزام بالضوابط الشرعية فى المعاملات المالية - الميثاق الإسلامى لقيم رجال الأعمال - تأمين مخاطر رجال الأعمال : رؤية إسلامية - النظام الاقتصادى العالمى واتفاقية الجات - السوق الشرق أوسطية : رؤية إسلامية - الخصخصة فى ميزان الشريعة الإسلامية - الضوابط الشرعية للتعامل فى سوق الأوراق المالية - البعد الاقتصادى فى حياة الرسول (صلى الله عليه وسلم) - آداب الخطبة فى الإسلام	- المأثور من الذكر والدعاء - محاسبة النفس - إبتلاءات ومسئوليات زوجة مجاهد في سبيل الله - مسؤولياتنا نحو أبناء المجاهدين فى سبيل الله - القلوب بين قسوة الذنوب ورحمة الاستغفار - خواطر إيمانية حول العقيقة - الأرزاق بين بركة الطاعات ومحق السيئات - تطهير الأرزاق فى ضوء الشريعة الإسلامية - الرجل والبيت بين الواجب والواقع - طريق التفوق العلمى من منظور إسلامى - وصايا إلى طلاب العلم - وصايا إلى البيت المسلم - الرشوة فى ميزان الشريعة الإسلامية - الجهاد الاقتصادى فريضة شرعية وضرورة إيمانية

تُطلب من .

- المؤلف بالعنوان :٢ شارع هشام لبيب - امتداد مكرم عبيد - الحى الثامن مدينة نصر
ت / ٢٨٧٢٨١٩- ٤٠٤١١٧١ ف / ٢٨٧٩٦٥٧- ٢٦٣٢٦٣٣ محمول ٠١٠/١٥٠٤٢٥٥

- ومن المكتبات الإسلامية الكبرى .

فهرست المحتويات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات